وزبيري. **تنبيه** كان الأحسن أن يقول إضافة من الكنى أو اشتهر مضافها
عليه كان عمّي لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثاني قسيم لما قبله فيشمل
نحو غلام زيد وليس كذلك قال في شرح الكافية وإذا كان الثاني ينسب إليه
مضافا وكان مع ما صدره يجهل أو كان كنية حذف ما صدره ونسب إلى عجزه
كقولك في ابن الزبير زبيري وفي أبي بكر بكري هذا كلامه وكذا قال الشارح
لأنه زاد في المثال غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ما له التعريف بالثاني
من عطف العام على الخاص كما نبه المصرح بابن زبيد وهو تمثيل فاسد
لأنه يجوز بالمضاف كهنا ما كان علما أو غالبا مثل غلام زيد فإنه ليس
بمجموعه معنى معين ينسب إليه بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون
من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف وإذا أراد غلام زيد بمجموعه علما
فليس من قبيل ما تعرف بالأول بل بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره
ما لم يخف لبس **فيما سوى هذا** المذكور ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب
المضافي **إن تعين للأول** منهما نحو عبد القيس وامرئ القيس وهما قبيلتان
تقول امرئي وعبدي وإن شئت مرئي فالذال والرسم ونسقطه ثلثها المروءة
لغوا كما الحنبلي في الرابع الحوراء وهذا **ما لم يخف** بالنسب إلى الأول **لبس**
فإن خيف لبس نسب إلى الثاني **كعبد الأشهل** وعبد مناف حيث قالوا
أشهلي ومنافي ولم يقولوا عبدي. **تنبيه** شذ بناء فعلل من جزئي
المضافين منسوبا إليه كما شذ ذلك في المركب المزجي والجملة من ذلك
تيملي وعبدري ومرقسي وعبشمي في تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس وعبقسي ح
ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وإنما فعلوا ذلك فرارا من اللبس
وقالوا تعبقس وتعبشم وأما عبشمس ابن زيد مناة فقال أبو عمرو بن
العلاء أصله عب شمس أي حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس ضوؤها
وقال ابن الأعرابي أصله عبء شمس والعبء العدل والأحمال نقل شمس
واجبر برد اللام ما اللام منه حذف جوازا إن لم يك رده ألف في اللام الذي
ألف في جمعي التصحيح أو في التثنية وحق مجبور برده كلامه إليه بهذي
المواضع الثلاث أي فيجب **توفية** برده إليه في النسب إليه ويحتمل

ان يجوز

أن يكون ضميره لتشير إلى اللام أي المجبور بهذا اللام أي برده إليه في
المواضع المذكورة التوفية برده في النسب أيضا. اعلم أنه إذا نسب إلى
الثلاثي المحذوف منه شيء فلا يخلو إما أن يكون المحذوف الفاء أو العين
أو اللام فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي وإن كان محذوف اللام
فإما أن يجبر في تثنية أو جمع تصحيح أو لا فإن جبر كما في أب وأخ فإنما
يجبر في التثنية وكعضة وسنة فإنما يجبر في الجمع بالألف والتاء
وجب جبره في النسب فتقول أبوي وأخوي وعضوي وسنوي أو عضهي
وسنهي على الخلاف في المحذوف لأنك تقول أبوان وأخوان وعضوات وسنوات
أو عضهات وسنهات على الوجهين وإن لم يجبر لم يجب جبره في النسب
بل يجوز فيه الأمران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حري وغدي
وشفي وثبي بالحذف وحرحي وغدوي وشفهي وثبوي بالجبر برد المحذوف
وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء. **تنبيهات**
الأول الظاهر أن المراد بجمع التصحيح المذكور وقد اقتصر في التسهيل وشرح
الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء. **الثاني** كلم قوله جوازا
إن لم يكن رده ألف وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة فإن كانت عينه
معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل وإن لم يجبر في التثنية
وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذي بمعنى صاحب فتقول في شاة شاهي
وعلى أصل الأخفش الآتي بيانه شوهي وفي ذي ذووي اتفاقا فلا رد ونه عند
الأخفش وحل بالفتح. **الثالث** إذا نسب إلى يد ودم جاز الوجهان
عند من يقول يدان ودمان ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان
الرابع إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل
جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم واست
بنوي وسموي وستهي على الأول وابني واسمي واستي على الثاني. **الخامس**
مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون
وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون فتقول في يد ودم وغد وحر
على مذهب الجمهور يدوي ودموي وغدوي وحرحي بالفتح وعلى مذهب الأخفش

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)